

وعرض فصل الحسين الامام اصيلاً على الامة وما مونا
في انظار الثاقبة ومقاصد الصالحة وغير منهم
في ذلك ان قلتم بلا الامام امين غير **ظهير**
قلت فما بال الاعتراض وان قلتم غير ذلك فهذا
قدح في اصل الامامة ونحن نعرف فكر خلاف هذا
وهو لقول بالامامة والادخول فيها طوعاً لا كرهاً
ومن اعترض اصل هذا الامامة فقلنا مع الكلام في
اصل المسئلة لكن لم نر احداً على هذا الصفة بحال
ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ولكن اكثر
الناس لا يشكرون **الحجاب** الثالث هبنا
الامامة عبد السلام ياخذ من اهل صنعنا شيئاً كان على
هذا الشخص في دولته ككشوف ما بينه وبيناً مثلاً قلنا
دخل الامام صنعنا **قال** هذا الشخص الذي كان
عليه مائة دينار تقديراً هذه مائة دينار كان
ياخذها ككشوف من ظلمة وهو كانه ما لي ليس على
من الزكاة اكثر منها ما الذي يجب على الامام والحجاب
هذه ان صدق الامام او غلب على ظن صدقته

اخذه

اخذها وان لم يعلب على ظنه صدقته حلفه
واخذها فهل تقولون ان صورة الاخذ من هذا
الشخص محرمه تكون دفعه الى الكشوف والي
الامام كان واحداً **الم** تقولون ان الواجب
على الامام حبس هذا الرجل والتضييق عليه
حتى يعلم كيتبه ما يريد فياخذ الزكاة على حقيقته
ان فلان بالاول **قال** المعلوم خلاف ذلك ان
التخوم غير ثابتة في صورة هذا حالها وان قلتم
بالتالي قال ما صوابه في ذلك لانه اذا غلبت
على ظنه صدقته المضيق اخذ منه ما اعطاه لو
يسر المحل الا من قد رما اعطاه من الزكاة والي في
في ذمته وعلى هذا ذرح الائمة الهادون وقد
تزوج الامام خلاف هذا في بعض الاشخاص
فياحبس ويضيق عليه وياخذ منه ما ياخذ
اما موجه التضييق واما على وجه العقوبة والامام
في هذا كله على ما يراه صواباً وليس لنا ان
ننارعه في رايه لقوله صلى الله عليه وسلم ليس لنا ان